



رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

فخري كريم

العدد ( خاص ) السنة الرابعة الأثنين ( 6 ) تشرين الثاني 2006

(14) شوال 1427

http://www.almadapaper.com

E-Mail - almada@almadapaper.com

جريدة سياسية يومية

8

صفحات

# والجريمة العتاب

قضية الدجيل

عدد خاص



# الاعدام لصادم وبرزان والبندر .. والسجن مدى الحياة للجزراوي رئيس الجمهورية (المدى): لا تدخل بقرارات القضاء المالكي: الحكم على الدكتاتور انصاف لضحايا

بأريسا / الصدا  
قال رئيس الجمهورية جلال طالباني ل(المدى)  
انه لا يستطيع ان يعلق على قرار اعدام صدام  
وبعض اعوانه لأن الرئاسة لا تتدخل بقرارات  
القضاء . و اضاف: هناك اجراءات اخرى تتعلق  
بالتمييز . وعن سؤال ل(المدى) حول عدالة  
الحكمة وشرعيتها، قال طالباني: نعم انها  
محاكمة عادلة وشرعية ومنحت صدام  
والمتهمين الآخرين فرصة كافية للدفاع عن  
انفسهم حتى انهم حولوا المحاكمة إلى جهاز  
دعائي سياسي شتموا فيه الحكومة ورجالها  
وحرصوا ضد الشعب العراقي.

بغداد / الصدا  
اصدر المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء  
بيانا عن الاحكام التي اصدرتها المحكمة  
الجناية العراقية بحق صدام وسبعة  
من اعوانه . وقد جاء في البيان ان الحكم  
الذي اصدرته المحكمة، يؤكد قوة  
واستقلالية القضاء العراقي ان هذا  
المصير هو لكل من تجاوز على حرمة  
المواطنين وسفك مائةم، و اضاف بان  
الشعب العراقي يرفض رفضا قاطعا  
تصنيف صدام على اي طائفة لان  
الجازر التي ارتكبها بحق الشعب لا

تشرف احداً، وخطاب المالكي العراقيين  
يقوله:  
لقد كنتم تنتظرون اليوم الذي يقف  
فيه الجلال في قصص الاتهام ليحاكم  
على ما ارتكبت آياديه الأثمة من جرائم  
بحق العراقيين من جميع الطوائف  
والمذاهب والقوميات، وها هو اليوم الذي  
ترون فيه الدكتاتور بعد اثناء القبض  
عليه في حفرة القنطرة ومحاكمته وهو  
يواجه العقوبة التي يستحقها.  
موضحاً ان الحكم الذي اصدرته  
المحكمة الجنائية الخاصة هذا اليوم

يؤكد قوة واستقلالية القضاء العراقي  
وقدرته على محاكمة المجرمين  
والاقتصاص منهم، فالعدالة اقوى من  
اعدائها والقانون هو الذي ينتصر في  
نهاية المطاف".  
واشار إلى "ان الحكم على رأس النظام  
البائد لا يمثل حكما على شخص إنما  
على حقبة مظلمة لم يشهد لها تاريخ  
العراق مثيلاً. لقد تعامل القضاء بكل  
شفافية ونزاهة في محكمة جنائية مع  
حاكم ارتكب أشنع الجرائم بحق  
الشعب. لقد أعند خيرة العلماء و

المتقنين والأكاديميين والمفكرين".  
وخلص إلى القول "ان الحكم على  
الدكتاتور الذي يعد انصافاً لحوائل  
ضحايا مجزرة الدجيل وانتصاراً  
لجميع ضحايا النظام البائد، يمثل  
نهاية مرحلة سوداء وبداية مرحلة  
جديدة لبناء عراق حر ديمقراطي  
إتحادي يسود فيه حكم القانون ودولة  
المؤسسات ويتساوى فيه الجميع،  
فالعراق اليوم لكل العراقيين، يشمخ  
بعزتهم وترتفع رايته بوحدتهم  
الوطنية".

## ما بعد صدام حسين

بعد أن طوى القضاء العراقي امس صفحة صدام حسين،  
نعتقد بأهمية التركيز على ما سبتره هذا الحدث في  
المستقبل العراقي. لقد بات واضحاً للجميع، لاعداء صدام  
ولن لا يزال يتعاطف معه تعاطفاً لا يعبر عن قناعات  
حقيقية ستوضحها بالسياق، بشاعة الماضي وجرائمه  
ومسؤوليته عن الدمار الذي لحق بالشعب وبثرواته  
وبكرامته الوطنية والانسانية طيلة عقود، وما زلنا نرزع  
تحت اعبائها. هذه حقائق حسمت، وبحسمها نعتقد  
بأهمية التركيز على الصلة بين طي صفحة صدام  
ومستقبلها.

هذه هي المرة الاولى في تاريخ البلاد التي يقاضى فيها  
حاكم مستبد امام قضاء عراقي مع وفرة من اسباب  
العدالة، وبائع احبانا في توفير اجواء العدالة، وبما جعله  
عرضة لتقد شعبي قاس.

هذه اللحظة في التاريخ لا بد من التركيز عليها لدى الوعي  
السياسي الذي يتصدى لإدارة الدولة ولدى الوعي الشعبي  
المطالب بمراقبة حاكميه، وتفصيل سلطة القضاء وأساليب  
العمل الديمقراطي لمنع شطط الحاكمين واستبدادهم  
واعلاء ارادة الشعب.

٢-مع طي صفحة صدام، والتي كان من المفروض انها قد  
طويت مع نيسان ٢٠٠٣، ينبغي اخراج صدام حسين من  
معادلة الأحداث الجارية في البلاد. وهذه هي مسؤولية  
الحكومة من جهة ومعارضيهيها من جهة اخرى.

ينبغي الانتهاء من عقدة صدام حسين. لا نعتقد ان أياً من  
حاملي السلاح الآن يفكر بشكل جاد في إعادة صدام إلى  
السلطة. لقد تغير كل شيء في اللحظة التي انهمز فيها  
صدام في مواجهة الامريكان وترك السلطة والجيش  
والدولة من دون ادنى شعور بالمسؤولية. وبهذا التغيير فان  
العناصر المسلحة، حتى التي ما زالت تبدي تعاطفاً مع  
صدام، لا نعتقد انها تقااتل من اجل عودته، وانما من اجل  
برامج اخرى واهداف اخرى، ليس هنا المجال للتفصيل  
فيها، وقد تستدح ورقة صدام لصالح تلك الاهداف، وليس  
من اجل صدام نفسه.

وتبدو الحكومة مطالبة، هي الاخرى، بتحريك عملي يترك  
خلف ظهره عقدة صدام وبالإنتفاخ على قطاع عريض من  
الذين اضطروا إلى التورط مع ماكنة النظام المنهار او  
ارغموا على التورط.

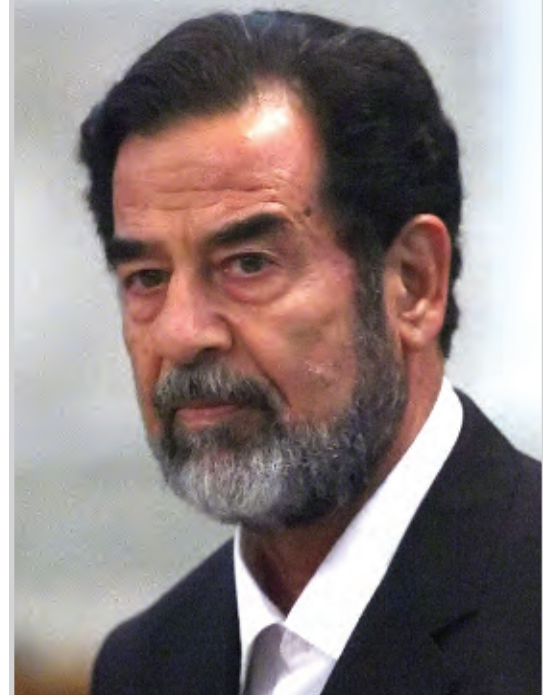
ان هذا التحرك مطلوب من اجل توضيح المساحة البشرية  
التي يمكن ان يتحرك عليها العنف والأرهاب، سواء من  
خلال استفغلال شعور ذلك القطاع العريض بالتمييز  
والتهديد، او من خلال تحويل عوائلهم وذويهم إلى  
منتقمين بحثاً عن ثمن شخصي او عائلي.

٣-يوفر سير العدالة والمهنية الذي ابديته المحكمة في  
التعامل مع ملف الدجيل فرصة لاطمئنان الجميع،  
المشتكين والمتهمين، من ان العدالة ستكفل تبرئة المتهمين  
الابرياء وتجريم سواهم من المدانين. ولعل الاحكام التي  
صدرت امس (براءة، سجن، موت) تكفي للتأكد من ان  
القضاء العادل وحده الذي يكفي لأحقاق الحق وابطال  
الباطل وبالتالي فان اللجوء إلى الاساليب الشخصية في  
القصاص لا يعمل إلا على مضاعفة تيار الدم واغفال  
الكثير من الحقوق وادامة حركة العنف والدماء في البلاد.

٤-على القوى السياسية باختلاف مواقعها، الحكومية  
والمعارضة، الانطلاق من قاعدة تفاهم واضح وصریح بشأن  
الموقف من الدكتاتورية وصفحتها الطوية، وبما يعزز اجواء  
الثقة والاطمئنان بين الجميع، والتعبير بعد ذلك بشكل  
صریح عن البرامج السياسية الحقيقية، وليس تلك التي  
تضفي اكثر مما تضر.

ان ازدواج الموقف لا يؤدي إلا إلى ادامة طوفان العنف  
والتخريب وبالتالي لن يؤدي إلا إلى اسقاط مزدوجي  
الموقف واخراجهم من دائرة العمل السياسي. ذلك ان  
خيارات الشعب حسمت بالولاء للديمقراطية كوسيلة  
وحيدة ممكنة وقادرة على ادارة الحياة السياسية  
والاجتماعية في البلاد.

لقد كان الجميع خاسرين بفعل السياسة الدكتاتورية.  
وينبغي ان لا يخسر احد في خيارات العمل الديمقراطي.  
وهذه مسؤولية القوى النافذة والحية في العمل السياسي  
العراقي.



## البراءة لعزاوي .. والحبس خمسة عشر عاما لآخرين

بغداد / الصدا  
ارتجف صدام لحظة نطق قاضي المحكمة الجنائية  
العليا رؤوف رشيد بعد الرحمن بالاعدام شتقاً حتى  
الموت، فيما حكم على سبعة من اعوانه بقضية الدجيل  
لفترات تراوحت بين السجن والاعدام.  
وعقدت المحكمة الجنائية العليا جلستها الحادية  
والاربعين امس الأحد بحضور جميع المتهمين وهيئة  
الادعاء العام والمحامين وقررت انزال عقوبة الاعدام  
شنتاً حتى الموت بصدام الذي ارتجف لحظة نطق  
القاضي بالقرار، كما ادين بالسجن مدة عشر سنوات  
بتهمة الابعاد القسري والترحيل للمواطنين فضلاً عن  
السجن لعشر سنوات اخرى لارتكابه التعذيب كجريمة  
ضد الانسانية، ورفض صدام الذي كان يرتدي بدلة  
سوداء الوقوف قبل النطق بالقرار ووقف لاحقاً، فيما  
حاول مقاطعة القاضي بألقاء الشعارات والنهجم على  
المحكمة ولم يعر عبد الرحمن الاهتمام للمقاطعات  
واستمر بنطق الحكم وانهاه بالقول ان العقوبة الاشد  
تنفذ بحق صدام وطلب اخراجه من قاعة المحكمة،  
واقفاده اربعة حراس خارج القاعة.  
واستند الادعاء العام في طلبه اعدام صدام بعد اعتراف  
الاخير بأنه مسؤول عن التعميق كما وقع احكاماً  
بالاعدام بحق ١٤٨ من اهالي الدجيل واعترف بأنه امر  
بتدمير مزارع الدجيل.

كما قررت المحكمة الحكم بالاعدام على المتهم برزان  
ابراهيم الحسن شتقاً حتى الموت لارتكابه جرائم ضد  
الانسانية فضلاً عن حكمين بالسجن مدة كل منهما  
عشر سنوات لجريمة الابعاد القسري للسكان وارتكابه  
التعذيب كجريمة ضد الانسانية، كما تمت تبرئته من  
جريمة الاغناء الشخصي للأشخاص كجريمة ضد  
الانسانية لعدم توفر ارکان الجريمة، وقرر القاضي  
الحكم بتنفيذ العقوبة الاشد ضد المدان.  
وطلب المدعي العام الحكم بالاعدام على برزان التكريتي  
مدير المخابرات السابق بعد شهادة وضاح الشيخ وهو  
مسؤول سابق في الاستخبارات واكد فيها ان برزان كان  
المسؤول الاول عن التحقيق في الدجيل، فيما قال شهود  
الاثبات في افادتهم انه شارك في استجوابهم واعترف  
برزان امام المحكمة بأن المتهم صدام ارسله إلى البلدة  
لأجراء التحقيق.  
وقال القاضي إلى المدان عواد البندر قبل النطق بالحكم  
عليه "انتهى كل شيء استمع إلى الحكم"، و اضاف بأن  
المحكمة قررت الحكم عليه بالاعدام شتقاً حتى الموت  
لاقترافه جريمة ضد الانسانية عندها بدأ بالصراخ في  
محاولة لمنع القاضي من الاستمرار بقراءة الحكم، الذي  
انتهى بتبرئته من جريمة الاغناء الشخصي كجريمة  
ضد الانسانية.  
وعواد البندر ترأس محكمة الثورة التي اصدرت احكاماً

بالاعدام بحق ابناء الدجيل منهم ١٨ حدثاً واعترف بحق  
رسالة وجهها إلى رئاسة الجمهورية آنذاك ان بعض  
الذين تم التحقيق معهم في القضية قد قتلوا اثناء  
الاستجواب.  
كما حكمت المحكمة على المدان طه ياسين رمضان  
بالسجن المؤبد، وبدا رمضان صامتاً وواقفا طيلة مدة  
النطق بالقرار لكنه قال بأنه "مستغرب من الحكم على  
شخص لا علاقة له بالقضية" فيما رد عليه القاضي ان  
بإمكانه التمييز لفترة ثلاثين يوماً وتثبيت ذلك في  
الاضبارة الخاصة بالتمييز وبيان دواعيات وطعونات  
قانونية اجرائية امام محكمة التمييز.  
والقي القبض على نائب رئيس الجمهورية السابق طه  
ياسين رمضان في آب ٢٠٠٣ بمدينة الموصل، واستند  
الادعاء العام في اتهامه إلى اشتراكه في اجتماع دعا اليه  
صدام بطريقة بارعة أمام المحكمة  
اعتراف له ان طه ياسين رمضان ترأس اللجنة الامنية  
بعد هجوم الدجيل فضلاً عن وثائق اخرى.  
ودخل المدانون عبد الله كاظم وويدد وعلي دايع على  
ومرهم عبد الله تيعاً إلى قاعة المحكمة بعد ان طلب  
القاضي حضورهم للاستماع إلى قرار المحكمة التي  
قررت وسط سكوت منهم الحكم بالسجن مدة خمسة  
عشر عاماً لكل منهم فضلاً عن سبع سنوات اخرى بتهمة  
التعذيب كجريمة ضد الانسانية، كما قررت برأتهم من

جريمة الاغناء الشخصي وتنفيذ العقوبة الاشد بحق  
المحكومين.  
واثبتت القرائن التي استند اليها الادعاء العام للحكم  
ضد المتهمين لوجودهم في الدجيل اثناء القمع وافادات  
شهود الاثبات وتقارير إلى جهاز الاستخبارات السابق.  
وبرات المحكمة محمد عزراوي على احد المتهمين في  
القضية، وكان رئيس هيئة الادعاء العام جعفر الموسوي  
قد طلب في ١٩ حزيران الماضي وقف الملاحقات  
القضائية للمسؤول السابق لحزب البعث المنحل في  
الدجيل، وهو المتهم الوحيد الذي طالب الموسوي بوقف  
ملاحقته قضائياً، وقرر انتهاء النطق بالحكم قال  
القاضي إلى وكيل المتهم "الله وبإكم".  
وشهدت الجلسة طرد القاضي وزير العدل الامريكي  
السابق والمحامي عن صدام ريمزي كلارك لأخلاله  
بالجلسة، كما انتقد القاضي رئيس هيئة الدفاع خليل  
الدليمي قائلاً "انكم تقدمون المطالعات بالتسقيط وهي  
غير قانونية لأنها غير موقعة"، و اضاف "رغم عدم  
قانونيتها وتقديمها بغير موعدها الا ان المحكمة قرأت  
المطالعات تحقيقاً للعدالة". ولم يعلق الدليمي على  
كلام القاضي، وكانت المحكمة بقضية الدجيل قد  
ابتدأت في التاسع عشر من تشرين الاول ٢٠٠٥ وانتهت  
جلسات الاستماع في السابع والعشرين من تموز هذا  
العام وتم تحديد يوم امس موعداً للنطق بقرار المحكمة.

## Sorry, Mr. Clark, .. go out

الدجيل مثل الأطرش في الزفة كان  
والشهادة لله الأشر في هيئة الدفاع  
فهو أمريكي بامتياز وصاحب باع ما  
شاه الله عليه فقام في الجلسة الأولى  
بالاعتراف مشككاً بقانونية المحاكمة  
وبقي ساكناً حتى الجلسة الأخيرة  
ليقدم مطالعته التي طردته.  
الرجل حاول ان يمسه من راسها  
وذليلها معاً. يفتح ويختم كمحترف  
والحقيقة ان السيد كلارك يعي تماماً  
ان ضرراً معنوياً كهذا وإهانة قانونية

كالتى رد بها القاضي عليه لم تذهب  
سدى فهناك من سيقم ما تعرض له  
السيد كلارك وتجاوزه خير الجزاء.  
دور كلارك لم يكن مفهوما من الجميع  
حتى اقدم على شق غبار المعركة  
بحصانه واشهار مسدسه وتضريغه في  
الهواء بطريقة بارعة أمام المحكمة  
فهينة الدفاع كانت تشك فيه وتنظر  
إليه بعين الحذر لأن عقدة الخواجة  
هي عقدة صدامية عريقة وهي تخشى  
ان يسرق كلارك الجمل بما حمل

فالسلمة البائدة كانت تقرب اليها  
شخصيات اجنبية اخرجها التاريخ من  
رقعة شطرنج الأحداث وهو أمر كان  
صدام يهتم به ليعطي الانطباع بأنه  
معتدل ويدعم الاصوات الحرة في  
العالم والحقيقة ان صدام هو من  
المراكات الفاخرة التي تصنع حرقياً في  
دوائر الغرب حتى انه في احلك ظروف  
الشدّة كان يرتدي الزي الأوروبي  
القريب من الذائقة الأمريكية .  
كلارك هو الثور العجوز الباقي في

دولة العدل الاولى!  
القاضي طرد كلارك بالقانون وهو امر  
نتج عن عقل حليم وحكيم فإساسة  
كلارك عقوبتهاا الحبس ولو ان  
القاضي فعل ذلك لمت العديد من  
المحامين قهراً ولكن القاضي فوت على  
كلارك هذه الفرصة.  
سيد كلارك.. المحكمة طردتك من  
القاعة لأنك أسئت الأدب.. أما نحن  
فنستردك من العراق كله ونقول لك:  
SORRY لا تعود إلى هنا مرة أخرى.